مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٥) العدد (٢)
الإصدار السادس عشر
٢٠٢٤ (١٧-١)

دوافع موافقة السلطنة العثمانيَّة على انتقال إمارة جبل لُبنان إلى الشهابيين

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

باسم مروان فليفل
مُؤرِّخ وباحث متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر.
قسم الأرشيف والمجموعات الخاصَّة في مكتبة يافث التذكاريَّة بالجامعة الأميركيَّة في بيروت.
مُحرر وإداري في موسوعة ويكيبيديا العربيَّة ومشروع ويكي بيانات التابعين لمُؤسسة ويكيميديا؛ عضو مجموعة ويكيميديا بلاد الشَّام، عمَّان، المملكة الأُردنيَّة الهاشميَّة.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٢٩ مايو ٢٠٢٤م

الملخص

يتناول هذا البحث الدوافع التي جعلت السلطنة العُثمانيَّة تُوافق على انتقال إمارة جبل لُبنان من بني معن إلى بني شهاب بعد وفاة الأمير أحمد المعني سنة 1108هـ للمُوافقة لِسنة 1697م. فإنَّ علاقة المعنيين لِعُثمانيين، مُنذ دُخول الد ر الشاميَّة تحت جناح الدولة العُثمانيَّة، لم تكن إلَّا سلسلةً من التمرُّدات في وجه السلطنة، بدأت في أوائل القرن السادس عشر الميلاديّ، وانتهت في أواخر القرن السابع عشر الميلاديّ، فحقَّ وصفهاـب«التمرُّد الدُرزي الطويل» على حد تعبير الدكتور عبد الرحيم أبو حسين، أستاذ التاريخ العُثماني في الجامعة الأميركيَّة في بيروت. ولـمَّا مات الأمير أحمد المذكور دون عقب، كان على الإمارة أن تؤول إلى أقرب ورثته شرعًا من أُمراء بني شهاب، أصهار بني معن. وعلى الرُغم من أنَّ منطق الأُمُور كان يستدعي السلطنة العُثمانيَّة أن تُعيِّن واليًا أو أميرًا يحكم الجبل ويكون على اتصالٍ مُباشرٍ بها، ويحول دون الاضطرا ت المحليَّة والمطامع الأوروبيَّة في هذا القسم من الدولة المأهول ِ لأقليَّات الطائفيَّة والزعاماتـلـلمُتطلِّعة إلى التعاون مع الغرب لِأسبابٍ اقتصاديَّة وثقافيَّة ودينيَّة، إلَّا أنَّها وافقت على انتقال الأمر لِبني شهاب ورضيت بِحُكمهم للجبل، يدفعها إلى ذلك أسبابٌ مُتعلِّقة لتطوُّرات السياسيَّة في أوروَّ، وأُخرى محليَّة حدّت من التأثير الغربي على البلاد.

الكلمات المفتاحيَّة: الشهابيون، الإمارة الشهابية، ريخ لبنان، سور العثمانية، الشام العثمانية، التدخلات الأجنبية في الدولة العثمانية.

Abstract

This study discusses the reasons that led the Ottoman Sultanate to accept transmitting the rule of Mount Lebanon from the Ma'nid dynasty to the Shihabid, after the death of Emir Ahmed Ma'an in 1108 H. / 1697 CE. Ever since Syria became part of the Ottoman Empire, the Ma'nids launched a series of revolts against the Sultanate, starting in the early 16th century up till the late 17th century, which prompted Dr. Abdul Rahim Abu-Husayn, Ottoman history teacher at the American University of Beirut, to call it "the long Druze rebellion". After the death of the childless Emir Ahmed, his emirate was to devolve to his closest legal heirs, the Shihabids, the Ma'nids closest of kin. Although logically the sultanate should have appointed a Wali or an Emir with direct connections to it, to rule over Mount Lebanon, prevent local disturbances, and halt European ambitions in this part of the empire populated by sectarian minorities and local leaders aspiring to cooperate with the west for economic, religious and cultural reasons; yet the sultanate agreed to this shift in authority, accepting the Shihabid rule, prompted by the political developments in Europe, and other local reasons that limited western influences on this part of the empire.

Keywords: Shihabids, Shihab dynasty, History of Lebanon, Ottoman Syria, Ottoman Levant, Foreign interventions in the Ottoman Empire.

أولًا– انتقال إمارة جبل لُبنان من بني معن إلى بني شهاب والجانب الشرعي فيها

تُوفي الأمير أحمد بن ملحم بن يُونُس المعني سنة 1108هـ للمُوافقة لِسنة 1697م دون أن يعقب، فانقطعت السُلالة المعنيَّة به. ويقول الأمير حيدر بن أحمد الشهابي في ريخه «الغُرر الحسان في أخبار أبناء الزمان» أنَّ الحوالي فضلي آغا كان وقتئذٍ في دير القمر لإيراد الأموال الميريَّة للمُترتبة على الأمير أحمد المذكور، بِتكليفٍ من والي صيدا مُصطفى شا، فوضع يده على مُخلَّفات الأمير الراحل وجعلها تحت الحُفظ، وأرسل يُخبر الوالي بِذلك، فأرسل الوالي بِدوره مُفتي صيدا الشيخ قاسم بن زين الدين بن مُحمَّد الحاوي، ومعهُ قاضي المدينة ونقيب أشرافها لِأجل تحرير متروكات الأمير أحمد المعني، فقدَّروا قيمة ما تركه الأمير من متاعٍ بِخمسةٍ وخمسين ألف غرش.

يُلاحظ أنَّ الأمير حيدر الشهابي يذكر أنَّ مُصطفى شا كان والي صيدا عند وفاة الأمير أحمد المعني، ونقل عنهُ للمُؤرخون اللُبنانيُّون اللاحقون هذه المعلومة، لكن من خلال بحثي لم أعثر على ما يُؤكِّد أنَّ أحد وُلاة صيدا الأوائل سُمي مُصطفى شا، بحسب المصادر التُركيَّة، بل إنَّ الوالي العُثماني الوحيد للمُسمَّى مُصطفى شا المذكور في ريخ الإمارات وللمُقاطعات اللُبنانيَّة آنذاك كان والي طرابُلس الشَّام، وسيرته

تتفق مع ما ذكره الأمير الشهابي من أنَّهُ استُدعي إلى إستانبول في تلك السنة قبل تولِّي الأمير بشير الرَّاشاني (بشير الأوَّل) إمارة الجبل، بل إنَّ الأمير حيدر يُسمِّي مُصطفى شا بـ«الوزير» صراحةً، ويذكر أنَّ من تولَّى صيدا بعده كان أرسلان شا المطرجي. وأرسلان شا المذكور كان واليًا على صيدا لفعل، لكن من سبقه في منصبه كان أخوه قبلان شا المطرجي وليس مُصطفى شا، على أنَّ أرسلان شا المذكور تولَّى إ لة طرابُلس الشَّام في الفترة المُمتدَّة بين سنيّ 1694 و1700م، لكن من سبق كان علي شا السورملي، الذي خلف مُصطفى شا ما بين سنيّ 1702 و1703م، وإنَّ أوَّل والٍ على صيدا دُعي مُصطفى شا كان مُصطفى شا القوَّاص (حكم 1750 – 1752م)، وهو جدُّ آل القوَّاص في صيدا، وقد حكم الإ لة بعد حوالي نصف قرن من وفاة الأمير أحمد المعني. لِذا يظهر أنَّ الأمير حيدر وقع في خطأٍ هُنا، ولمَّا كان يُؤخذ على الأمير عدم عنايته بِضبط أخبار ريخه وتمحيص حقائقه، وكثرة السهو فيه، كما يُفيد الدكتوران أسد رُستم وفُؤاد إفرام البُستاني، فإنَّ خلطه الأسماء لا يعد مُستبعدًا، والأصح القول أنَّ قبلان شا المطرجي، هو من أرسل مُفتي صيدا وقاضيها ونقيب أشرافها لإحصاء تركة الأمير المعني، فلِماذا يتولَّى والي طرابُلس هذه المُهمَّة وقد خرجت بلاد الشوف من ولايته ودخلت في نطاق إ لة صيدا الجديدة التي أُنشئت خصيصًا لِمُراقبة هذه الناحية من الجبل وأُمرائها والحيلولة دون اتصالهم عداء الدولة العُثمانيَّة؟ ولمَّا كان قبلان شا قد تولَّى صيدا سنة 1108هـ المُوافقة لِسنة 1697م، وهي سنة وفاة الأمير المعني، وبقي واليًا عليها حتَّى سنة 1703م، فإنَّهُ يكون المُرشَّح الأقوى الذي تولَّى هذه المُهمَّة.

وبجميع الأحوال، فإنَّ أعيان جبل لُبنان اجتمعوا بعد وفاة الأمير أحمد لِلمشورة لِيختاروا أميرًا عليهم يتولَّى حُكم ما كان في يد بني معن من البلاد. فاتفقوا على تنصيب أمير راشيًّا بشير بن حُسين الشهابي كونه ابن شقيقة الأمير أحمد المعني، ولِأنَّهُ أظهر إخلاصًا لِلحزب القيسي في حياة خاله الأمير أحمد، وذلك عندما قدم إلى الشوف سنة 1106هـ المُوافقة لِسنة 1694م ووقف في صف خاله وقاتلا الأمير موسى بن علم الدين اليمني واستردَّا الإمارة لِلمعنيين. ولمَّا توافق الجميع على هذا المُقترح، ساروا إلى راشيًّا ودعوا الأمير الشهابي إلى جبل لُبنان لِيتسلَّم مقاليد الإمارة. ولمَّا دخل الأخير دير القمر أرسل لهُ أهالي الجبل من أعيانٍ ومُقدَّمين ومشايخ وخاصَّة وعامَّة يُهنؤونه ويُعلنون لهُ الطاعة. وأرسل الأمير الجديد إلى والي صيدا يُخبره بما جرى، ودفع لهُ المبالغ المُستحقَّة على الأمير أحمد المعني، كما أرسل إليه كتاً يطلب منه أن يعرض إلى أعتاب السلطنة ن تقبل به أميرًا على ما كان في يد آل معن من المُقاطعات، فقبل الوالي قبولًا مبدئيًّا وأطلق يد الأمير الشهابي في بلاد المعنيين وفوَّض لهُ إدارة جميع ما تركوه من العقارات والمنقولات. ورُفع الأمر إلى السُلطان العُثماني مُصطفى الثاني (حكم 1106 – 1115هـ = 1695 – 1703م)، وأُعلم لِلمُستجدات في جبل لُبنان و نقطاع ذُريَّة آل معن وانتخاب الأعيان لِلأمير بشير بن حُسين الشهابي، فأرسل كتاً إلى والي صيدا الجديد أرسلان شا جاء فيه أنَّ الأمير حيدر بن موسى الشهابي يجب أن يكون هو الأمير على المُقاطعات التي كانت في يد آل معن، نظرًا لِأنَّهُ الأحق لوراثة لِكونه ابن ابنة الأمير أحمد المعني، وأنَّ الأمير بشير الذي اختاره أهل البلاد يكون حاكمًا لوكالة عن

الأمير حيدر كونه ما زال صغيرًا إلى أن يبلغ سن الرُشد، وحينها يتسلَّم إدارةَ المُقاطعات والبلاد في جبل لُبنان.

لا يُفهم من ذلك – بِرأيي – أنَّ السلطنة العُثمانيَّة استندت إلى الشريعة الإسلاميَّة لِتقول ِنَّ الأمير حيدر أحق لإمارة من الأمير بشير بن حُسين، فليس هُناك ما يُجيز توريث الحُكم في الإسلام، وليس هُناك ما يمنع ذلك، فإذا سلَّم الحاكم منصبه لمن يصلح لِلحُكم شرعًا وتتوافر فيه الشُرُوط الشرعيَّة في الحاكم، فهذا جائز، وإن أعطاه لمن لا يصلح لِلحُكم شرعًا فهذا غير جائز، وذلك أنَّ المقصد الأساس من الحُكم في الإسلام هو سياسة الدُنيا ِلدين ورعاية مصالحِ للمُسلمين الدينيَّة والدُنيويَّة. جاء في الموسوعة الفقهيَّة في بيان المقصد الأساس لِلدولة:

«**هو رعاية مصالح المسلمين الدينيَّة والدَنيويَّة، يقول الماوردي: "الإمامة موضوعةٌ لخلافة النُبوَّة في حراسة الدين وسياسة الدَنيا. والإمام هو َمن تصدر عنه جميع الولايات في الدولة"، ويقول ابن تيمية: "فالمقصود الواجب بالولايات إصلاحُ دين الخلق الذي متى فاتهم خسروا خسرانًا مبينًا، ولم ينفعهم ما نعموا به في الدَنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دُنياهم"، ويقول ابن الأزرق: "إنَّ حقيقة هذا الوجُوب الشرعي – يعني وجوب نصب الإمام – راجعةٌ إلى النيابة عن الشارع في حفظ الدين وسياسة الدُنيا به، وسُمّي باعتبار هذه النيابة خلافةً وإمامةً وذلك لأنَّ الدين هو َ المقصود في إيجاد الخلق لا الدُنيا فقط"**»

وبناءً على هذا لا يبدو أنَّ السلطنة العُثمانيَّة كانت تقصد أنَّ الأمير حيدر أحق شرعًا من الأمير بشير في تولِّي إمارة جبل لُبنان، بل يبدو أنَّها نظرت لِلأمر من جهة الوراثة الشرعيَّة، فأمير الجبل هو إقطاعي يُديرُ الكثير من الأراضي ذات المردودات الكبيرة، وتلك الأراضي والإقطاعات كانت مُلك الأمير المعني الراحل يتولَّاها ويدفع عنها ضرائب سنويَّة لِلخزينة المركزيَّة في إستانبول، وعندما تُوفي هذا الأمير وجب انتقال أراضيه إلى من هو أحق بها وفق نظام الميراث في الشريعة الإسلاميَّة، وهو الأمير حيدر في هذه الحالة، على اعتبار أنَّ ابن البنت أقرب من ابن الأُخت.

أمَّا تفصيل ذلك وفق الشريعة الإسلاميَّة، فهو أنَّ ابن البنت وابن الأُخت من ذوي الأرحام (وهم من لا فرض لهم في القُرآن الكريم، ولا هم عصبة)، فلا يرثون ِتفاق العُلماء في حال وُجُود وارثٍ من أصحاب الفُرُوض أو العصبات. وأمَّا في حال لم يكن لِلميِّت وارث من أصحاب الفُرُوض أو العصبات، فقد اختلف العُلماء في توريث ذوي الأرحام، وفي طريقة توريثهم، فذهب الإمامان مالك والشافعيّ، وأكثر فُقهاء الأمصار، وزيد بن بت من الصحابة إلى أنَّهُ لا ميراث لهم. وذهب سائر الصحابة، وفُقهاء العراق والكوفة والبصرة وجماعة العُلماء من سائر الآفاق إلى توريثهم. والذين قالوا بِتوريثهم اختلفوا في صفة توريثهم، فذهب الإمام أبو حنيفة وأصحابه إلى توريثهم على ترتيب العصبات، وذهب سائر من ورَّثهم إلى التنزيل، وهو أن ينزل كُل من أدلى منهم بذي سهمٍ أو عصبة بِمنزلة السبب الذي أدلى به، فيكون ابن الابنة بِمنزلة الابن بحال كانت الإبنة مُتوفاة، وهكذا. وقال الإمام مالك ومن أيَّده أنَّ الفرائضِ لـمَّا كانت لا مجال لِلقياس فيها، كان الأصل أن لا يُثبت فيها شيء إلَّا بِكتابٍ أو سُنَّةٍ بتةٍ أو إجماع، وجميع ذلك معدومٌ في هذه المسألة. وأمَّا الفرقة الأُخرى، فزعموا أنَّ دليلهم على ذلك من الكتاب والسُنَّة

والقياس. أمَّا الكتاب فقوله تعالىٰ: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[الأنفال، 75] و﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾[النساء، 7]، واسم القرابة ينطلق على ذوي الأرحام، ويرى المُخالف أنَّ هذه مخصوصة بالموارث. وأمَّا السُنَّة: فاحتجُّوا بما خرَّجه الترمذي عن عُمر بن الخطَّاب رضي الله عنه أنَّهُ كتب إلى أبي عُبيدة رضي الله عنه أنَّ رسول ﷺ قال: « ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له». وأمَّا من طريق المعنى: فإنَّ القُدماء من أصحاب أبي حنيفة قالوا: إنَّ ذوي الأرحام أولى من المُسلمين؛ لأنَّهم قد اجتمع لهم سببان: القرابة والإسلام، فأشبهوا تقديم الشقيق على الأخ للأب.

وعلى هذا؛ فلو هلك هالكٌ عن ابن بنت، وابن أُخت شقيقة: فلابن البنت النصف – لِأنَّهُ يُدلي بالبنت، وهي لها النصف –، ولابن الأُخت الشقيقة النصف – لِأنَّهُ يُدلي بالأُخت الشقيقة، وهي تعصب البنت، فتأخذ الباقي وهو النصف. وأمَّا على طريقة القرابة: فإنَّ الميراث كُلُّه لابن البنت؛ لِأنَّهُ في جهة للبُنُوَّة، وهي أقرب إلى الميِّت من جهة الأُخُوَّة، التي فيها ابن الأُخت الشقيقة. ولمَّا كانت الدولة العُثمانيَّة تتخذ المذهب الحنفي مذهبًا رسميًّا لها، فإنَّ عُلمائها قد افتوا دون شك بِصحَّة انتقال ميراث الأمير أحمد المعني إلى ابن أُخته وابن ابنته، وأنَّ الأمير حيدر أحق بانتقال مُلك جدِّه لِأُمِّه إليه عن طريق القرابة كونه أقرب إليه، فهو ينزل منزلة للبُنُوَّة بالنسبة له، وهي منزلةٌ أقرب إلى الميِّت من جهة الأُخُوَّة، كما أُسلف.

ومن الجدير بالذكر هُنا أنَّ الأمير حيدر الشهابي للمُؤرِّخ سالف الذكر، يقول بأنَّ صُدُور فرمان تولية بنو شهاب والأمير حيدر بن موسى كان بواسطة الأمير حُسين بن فخر الدين المعني، وهو أصغر أبناء الأمير فخر الدين المعني الثاني والوحيد الذي بقي على قيد الحياة من بين إخوته، الذين أُعدموا مع أبيهم في إستانبول بُعيد القبض عليهم ونقلهم من جبل لُبنان إلى العاصمة العُثمانيَّة، على أنَّهُ وفقًا لِلمُؤرِّخ والأديب اللُبناني عيسى إسكندر المعلوف فإنَّ الأمير حُسين بن فخر الدين وُلد سنة 1607م، وبالتالي فإنَّهُ لو عمَّر حتَّى سنة 1697م لكان عُمره تسعين عامًا. وهُنا تُطرح عدَّة تساؤلات: لو كان الأمير حُسين بن فخر الدين قد وُلد سنة 1607م بالفعل فإنَّ احتمال بقائه على قيد الحياة حتَّى التسعين من عُمره هو احتمالٌ ضعيف، خُصُوصًا في ذلك الزمن عندما كان مُعدَّل الأعمار يصل إلى قُرابة الأربعين سنة، وكان قلائل هُم الذين يبلغون السبعين أو الثمانين من العُمر، فكيف الحال لمن يُمكن أن يبلغوا التسعين من عُمرهم؟ ثُمَّ لو عمَّر الأمير حُسين حتَّى بلغ التسعين بالفعل، فهل كان بِكامل قواه البدنيَّة والعقليَّة حتَّى يتدخَّل بِقضيَّةٍ حسَّاسةٍ مثل تفضيل أمير على أمير؟ وبحال كان حيًّا حتَّى ذلك التاريخ، لِمَ لم يرد أي ذكرٍ عن تواصله مع أُمراء الجبل قبل ذلك؟ ولمَّا كان للمُؤرِّخ حيدر الشهابي هو حفيد الأمير حيدر بن موسى، ويميل علنًا إلى هذا الفرع من آل شهاب، فإنَّهُ لا بُدَّ وأنَّهُ كان يسعى لِتثبيت أحقيَّة جدِّه بالإمارة على حساب الأمير بشير الأوَّل الشهابي، لِذا يبدو أنَّهُ ركَّب ريخيًّا بناءً على أحداثٍ غير مُتماسكة بغية إعطاء مشروعيَّة لِحُكم فرع الأمير حيدر بن موسى، وتوالى للمُؤرِّخين اللُبنانيين بالاقتباس عنه دون تمحيصٍ

أو تدقيق، فشاعت المعلومات التي نشرها الأمير للمُؤرّخ عبر السنوات للمُتتالية.

ثانيا– الدافع السياسي لمُوافقة السلطنة العثمانيَّة على انتقال الأمر إلى الشهابيين

من الواضح أنَّ الدافع الحقيقي الذي جعل السلطنة العُثمانيَّة تُوافق على انتقال الأمر إلى بني شهاب في جبل لُبنان، رُغم أنَّها كانت – منطقيًّا – تُفضِّل انتقال الأمر إلى أُسرةٍ لا ترتبط مع المعنيين بِرابطة للمُصاهرة أو القرابة، خوفًا من تكرار تجربة الأميرين فخر الدين الثاني ومن قبله والده قُرقُماز، أو تُفضِّل تولية والٍ عُثمانيٍّ يرتبط بها بِصُورةٍ مُباشرة دون وساطة والٍ آخر، كان الأوضاع السياسيَّة للمُتأزِّمة في أوروَّ آنذاك، وليس توصية الأمير حُسين بن فخر الدين، أو وساطة أحد الوُلاة.

والحقيقة أنَّهُ في أواخر القرن السابع عشر الميلاديّ، تفاقم الصراع على المجر بين العُثمانيين والنمساويين، وأُضيف إليه في هذه الفترة، صراعٌ آخر من الروس، الذين دخلوا مسرح السياسة الدُوليَّة بِقُوَّة، ورغب إمبراطورهم بُطرس للمُلقَّب لأكبر في الحُصُول على منفذٍ بحريٍّ لِدولته يوصلها إلى الشرق. وقد اتَّبع بُطرس الأكبر سياسةً خارجيَّةً مبنيَّة على أساس إضعاف الأقو ء من مُجاوريه، بداءًا بِمملكيّ السُويد وبولونيا وانتهاءً لدولة العُثمانيَّة، والمعروف أنَّ العُثمانيين بعد فشلهم في الحصار الثاني لِڤيينا وهزيمتهم سنة 1095هـ للمُوافقة لِسنة 1683م اتخذت أوروَّ ضدَّهم سياسة هُجُوميَّة، واجهها العُثمانيُّون بِتقهقر تخلَّلته هزائم، وفي أثناء ذلك انتزع بُطرُس الأكبر ميناء آزاق (آزوڤ) في شمال شرق البحر الأسود، وكان ذلك فاتحة جُهُودٍ روسيَّة حوَّلت البحر الأسود إلى بُحيرةٍ روسيَّةٍ خلال قرنٍ من الزمان، وهو ما شكَّل تهديدًا لِلدولة العُثمانيَّة. كما خاضت الدولة حربً ضدَّ بولونيا، وتوغَّلت الجُيُوش العُثمانيَّة في أراضيها خلال عهد السُلطان مُصطفى الثاني حتَّى بلغت مدينة لمبرج، التي شكَّلت استحكاماتها المنيعة أكبر العوائق لِاستمرار الفُتُوحات في تلك البلاد.

وخاض العُثمانيُّون أيضًا سلسلةً من المعارك في المجر والبُشناق كانت مُعظمها في غير صالحهم، ولم تنتهِ سلسلة الحُرُوب هذه إلَّا بِتوقيع مُعاهدة كارلوفجة في شهر رجب 1110هـ للمُوافق فيه شهر كانون الثاني (يناير) 1699م، بعد توسُّط إنكلترة وهولندة بين الدولة العُثمانيَّة من جانب، وكُلٍّ من مملكة هابسبورغ النمساويَّة والإمبراطوريَّة الروسيَّة وجُمهُوريَّة البُندُقيَّة ومملكة بولونيا من جانبٍ آخر، وقد تنازل العُثمانيُّون بِمُقتضى هذه للمُعاهدة لِمملكة هابسبورغ عن كامل بلاد المجر والأردل (ترانسلڤانيا)، ولِبولونيا عن كامل إقليميّ بودوليا وأوكرانيا، وأهم ما جاء فيها:

– تتخلَّى الدولة العُثمانيَّة عن كامل بلاد المجر وإقليم الأردل (ترانسلڤانيا) لِمملكة هابسبورغ.

– تتنازل الدولة العُثمانيَّة عن مدينة آزاق (آزوڤ) لِلإمبراطوريَّة الروسيَّة.

– تتنازل الدولة العُثمانيَّة عن شبه جزيرة المورة جنوب اليو ن وإقليم دلماسية على البحر الأدر تيكي، لِلبُندُقيَّة.

تُعيد الدولة العُثمانيَّة مدينة كامينج وإقليميّ بودوليا وأوكرانيا إلى مملكة بولونيا.

– تتوقف الدُول الأوروبيَّة عن دفع أي مبلغ إلى الدولة العُثمانيَّة على سبيل الجزية أو لِمُجرَّد الهديَّة حتَّى.

تستمر الهدنة مُدَّة عشرين عامًا.

الواضح أنَّ الدولة العُثمانيَّة فقدت، بِموجب هذه لـلمُعاهدة، قسمًا واسعًا جدًا من الأراضي، وازدادت أطماع الدُول الأوروبيَّة فيها بعد أن لمست ضعف العُثمانيين، وحقَّقت روسيا هدفها بِتأمين مرفأ لها على البحر الأسود كمنفذٍ لِلتدخُّل في لـلمُستقبل في أُمور المشرق الإسلامي. والحقيقة أنَّ هذه لـلمُعاهدة شكَّلت أوَّل طعنة في جسم الدولة العُثمانيَّة، وأوَّل عامل لِتقطيع أوصالها، لأنَّ هذا العمل الذي بدأ في كارلوفجة قد عملت مُعظم الدُول الأوروبيَّة على استكمال فُصُوله في غالبيَّة لـلمُعاهدات التي فرضتها على الدولة العُثمانيَّة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، وكان اعتراف العُثمانيين لِتنازل عن أراضٍ تُشكِّلُ جُزءًا لا يتجزَّأ من ممالك السلطنة، بداية الانسحاب العُثماني من أوروَّ وأوَّل تفكيكٍ لِأوصال الدولة العُثمانيَّة؛ لِأنَّهُ سجَّل اعترافًا قانونيًّا لِتنازل عن بعض أملاكها في أوروَّ، فهو يُسجِّلُ الانتقال إلى عصر الفتكُّك والاضمحلال السريع. لِهذا، لا يُستغرب أن ترضى السلطنة بِتولِّي أي شخص إمارة جبل لُبنان في مثل تلك الفترة الحرجة، طالما أنَّ جميع الأطراف والأعيان راضين عنه، وهو ما حصل في حالة الأمير بشير بن حُسين الشهابي، ولا بُدَّ أنَّ السلطنة رأت في تولِّي أميرٍ يقرب المعنيين ضمانةً لِاستقرار أُمُور الجبل، وزَكُون أبنائه المسيحيين والدُرُوز إلى الهُدُوء، التي هي لِمس الحاجة إليه لِتتفرَّغ إلى قتال أعدائها في أوروَّ، دون أن تخشى قيام ثوراتٍ واضطرا تٍ داخليَّة في منطقةٍ أثبت حُكَّامها المحليين استعدادهم لِلتواصل مع أعداء الدولة والاستعانة بهم في سبيل تحقيق مصالحهم الشخصيَّة، كما رأى فيها الغرب موقعًا مُتقدمًا لِضرب الدولة العُثمانيَّة وتقويض دعائمها.

ثالثًا– تراجع التطلُّع الجبلي نحو أوروبَّا والعكس

يُلاحظ أنَّ العُقُود الستَّة الأولى من الحُكم الشهابي لِجبل لُبنان (1109 – ١١٧٢هـ / 1697 – ١٧٥٨م) لم تشهد تطلُّعًا واضحًا لِأُمراء الجبل نحو الغرب الأوروبي كما كان الحال أ َّم المعنيين، و ِلأخص زمن الأميران فخر الدين المعني الثاني ووالده قُرقُماز، فلا يبدو أنَّ أحدًا من هؤلاء الأُمراء لـلمُتعاقبين (بشير بن حُسين وحيدر بن موسى وملحم بن حيدر) سعى إلى الاتصال ِي دولةٍ أوروبيَّةٍ لِيستعين بها على السلطنة العُثمانيَّة ويُحاول الاستقلال بما تحت يديه من بلاد. كما لا يبدو أنَّ الغرب سعى خِلال هذه الفترة إلى الاتصال ِلقوى المحليَّة في البلاد لـلمُتنوعة طائفيًّا وعرقيًّا ِلدولة العُثمانيَّة لِيُحاول استغلالها ضدَّها، مما يُثير التساؤل عن سبب هذا، ويظهر أنَّ الأسباب يُمكن حصرها في مجموعتين: خارجيَّة وداخليَّة، فمن حيث الأسباب الخارجيَّة:

*** تردِّي العلاقات بين البابويَّة وغراندوقيَّة توسكانة**

كانت غراندوقيَّة توسكانة حتَّى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر الميلاديين ـقُوَّةً عالميَّةً كاثوليكيَّةَ ورأس الحربة التي استندت إليها البابويَّة لِتنفيذ خططها القاضية بِمـنُفُوذها في بلاد جنوب البحر لـلمُتوسِّط واستعادة سيطرتها على الد ر لـلمُقدَّسة بِفلسطين. لكن العلاقة بين البا وتوسكانة أخذت ِلتردِّي بِدايةً من أواسط القرن السابع عشر الميلاديّ نتيجة تقلُّب السياسة البابويَّة وكثرة تبديل الكُرسي الرسولي لِمُحالفاته مع القوى الكاثوليكيَّة في أوروَّ الغربيَّة. ففي سنة 1639م، اندلع خلافٌ بين البا أور ن الثامن وإدواردو فارنسيه دوق رما (Odoardo Farnese)، عندما كان الأخير في ز رةٍ إلى روما حيثُ قلَّل من احترام الكردينالين أنطونيو وفرانشيسكو بربريني، إبنا أخ

البا أور ن سالف الذِكر، بعد أن أصرَّ على أن يُعامل مُعاملة غراندوق توسكانة عندما يزور المدينة، وذلك ن يُرافقه أحد الكرادلة من أقارب البا في جولةٍ استطلاعيَّة، كونه صهر غراندوق توسكانة فرديناند الثاني، ويستحق أن يُعامل مثله، فرفض الكردينالان طلبه، فما كان منهُ إلَّا أن استخفَّ بهما و ِسرهما، ممَّا أ ر استياء البا . ولم يلبث إدواردو فارنسيه أن انتزع مدينة كاسترو، الواقعة شمال روما ضمن أراضي الدولة البابويَّة، وما حولها من أراضٍ زراعيَّةٍ وافرة الخيرات، وجعلها إقطاعيَّةً لِنفسه وذُريَّته من بعده، فاعتبر البا أور ن هذا الفعل تحد ً له، فحرم إدواردو فارنسيه حرما ً كنسيًّا سنة 1641م، لكن هذا أدَّى إلى تفاقم النزاع بين الرجُلين. ومنع البا توزيع أكياس الحنطة والشعير والغلال الآتية من كاسترو في روما وأعمالها، حارمًا الدوق إدواردوا من مصدر دخلٍ مُهم، ـولـمَّا كان الأخير يعتمد على هذا المصدر ِلذات لِسداد دُيُونه لِلمصارف الرومانيَّة، الناجمة عن اقتراضه مبالغ هائلة لِتمويل حملاته ومُغامراته العسكريَّة ضدَّ الإمبراطوريَّة الإسبانيَّة ودوقيَّة ميلانو، وبِسبب بذخه وأُسلوب عيشه الرغيد، فقد عجز عن سداد تلك الدُيُون لِلمصارف المذكورة، فلجأ ـللمُقرضون إلى البا لِيُحصِّل لهم حُقُوقهم ِي طريقة، فكانت تلك الفُرصة التي انتظرها البابويَّة لِإعلان الحرب على دوقيَّة رما.

اشتعلت شرارة الحرب بين البابويَّة ودوقيَّة رما يوم 12 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1641م، ووقف في صف الدوقيَّة الأخيرة كُلًا من: دُوقيَّة مودينة، وجُمهُوريَّة البُندُقيَّة، وغراندوقيَّة توسكانة. وعلى الرُغم من أنَّ هؤلاء أعلنوا أنَّهم لا يُقاتلون البابويَّة، بل آل بربريني (الأُسرة التي ينتمي إليها البا أور ن الثامن)، فإنَّ هذا لم يحل دون غضب البابويَّة عليهم، فكانت من نتيجة هذا أن تردَّت العلاقة تردً واضحًا بين البا وتوسكانة، وفقد الأوَّل ثقته بِحُلفاء الأمس، فكان لِهذا الخلاف أثرٌ على النشاط المسيحي الغربي العسكري والجاسوسي في الأراضي العُثمانيَّة عُمومًا وفي المشرق العربي خُصُوصًا، فتراجع حتَّى انتهاء الحرب سنة 1649م.

*** تردّي الأوضاع عُمومًا في توسكانة**

سنة 1670م، تولَّى قُزما الثالث الحُكم في غراندوقيَّة توسكانة، وقد شهد عهده انحدار توسكانة انحدارًا سريعًا على كافَّة الأصعدة: اقتصادً وعلميًّا وعسكرً وسُكَّانيًّا. وتميَّز قُزما الثالث بِكونه حاكمًا صارمًا قاسيًا، ففرض ضرائب هظة على شعبه تسببت ِفقار الكثيرين، وكان الشعب والدولة يُعانيان الفقر أساسًا مُنذُ نهاية حرب كاسترو مع البابويَّة، بِسبب التكاليف الباهظة التي وقعت على عاتق الخزينة العامَّة نتيجة مصاريف الجُيُوش والمبالغ الطائلة التي صرفتها الحُكُومة على استئجار ـللمُرتزقة الأجانب، ولم يستغل قُزما الثالث الضرائب الجديدة لإصلاح أحوال دولته، بل دفع مُعظمها جزاءً مفروضًا عليه ومعو تٍ إلى إمبراطور الرومانيَّة ـللمُقدَّسة، الذي كان يدفع الحصار العُثماني الأخير عن مدينة ڤيينا النمساويَّة، سنة 1683م. وبِحُلُول سنة 1705م، كانت أعداد سُكَّان مدينة فلورنسة، العاصمة التوسكانيَّة، قد تراجعت بِحوالي 50٪، فيما انخفضت نسبة سُكَّان الغراندوقيَّة ككُل بِحوالي 40٪، كما أصبحت خزينة الدولة على شفير الإفلاس، وأصبحت البحريَّة التوسكانيَّة بِحالةٍ يُرثى لها نتيجة أزمة الدولة الاقتصاديَّة والبشريَّة، فاقتصر أُسطُولها على بضع سُفُنٍ حربيَّةٍ غير صالحة لِلمعارك العنيفة، وممَّا زاد الأحوال سوءًا أنَّ قُزما الثالث فرض ـقُيُودًا شتَّى على التعليم، وحظر جوانب كثيرة منه، فتفشَّت الأُميَّة والجهل وقلَّ عدد ـللمُتعلمين القادرين على لِلنُهُوض ِمُور الدولة.

وساءت أحوال الجيش بِشكلٍ كبير، إذ أظهر تقريرٌ عسكريٌّ من سنة 1718م أنَّ أقل من ثلاثة آلاف جُندي يُشكلون عماد الجيش التوسكاني، وأنَّ أغلب هؤلاء كبارٌ في السن لا طاقة لهم في الحرب، ومن هو في سن الشباب منهم غير مُؤهَّل لِحمل السلاح والقتال على الجبهات. وبِحُلول السنة المذكورة فاضت شوارع فلورنسة بِـلمُتسولين، بعد بُلُوغ الضائقة الماليَّة والاقتصاديَّة أقصاها، ويبدو أنَّ لِلمُلُوك لِلمُجاورين لِلغراندوقيَّة طمعوا فيها بعدما رأوا ما آلت إليه أحوالها، فسعى إمبراطور الرومانيَّةلِلمُقدَّسة جوزيف الأوَّل إلى ضمِّها إلى مملكته على اعتبار أنَّ لهُ جُذُورٌ من آل دي ميديشي، لكنَّهُ تُوفي قبل أن يُتمَّ خطَّته. ولِمَّا تُوفي فُزما الثالث سنة 1723م، خلفه ابنه يُوحنَّا غاستوني (Gian Medici 'Gastone de) الذي لم يتصف بِشيءٍ يُؤهِّله لِتولِّي الحُكم، فقد أمضى حياته مُعتزلًا الناس في مخدعه، وقلَّما ظهر أمام حاشيته، حتَّى شاع في بعض الأحيان أنَّهُ ميت، وأنَّ من يحكم الدولة هم بعض الأُمراء النافذين في بلاط الغراندوق المزعوم. ولِمَّا تبيَّن لِلقوى العُظمى الأوروبيَّة مدى ضعف الحاكم الجديد ومقدار لامسؤوليَّته، اجتمع مُمثلوا دُوقيَّة سافوي ومملكة هابسبورغ النمساويَّة ومملكة بريطانيا العُظمى سنة 1731م في مدينة فيينا، وقرَّروا التدخُّل في شؤون الغراندوقيَّة ومنح عرشها لِدوق رما كارلوس بن فيليب (الذي أصبح ملكًا على إسپانيا لاحقًا سم كارلوس الثالث)، بعد وفاة يُوحنَّا غاستوني، الذي لا يبدو أنَّهُ حاول التصدِّي لِمطامع جيرانه ببلاده، على أنَّهُ تحدَّاهم ِ نعامه على دوق اللورين فرنسيس أسطفان بِعرش الغراندوقيَّة. ولِمَّا توفي يُوحنَّا غاستوني يوم 9 تمُّوز (يوليو) 1737م، انقرضت بِوفاته سُلالة آل دي ميديشي الحاكمة ذات الصلات الوثيقة ِ مارة جبل لُبنان، وتولَّى الغراندوقيَّة فرنسيس أسطفان، الذي جمع بين منصبه الجديد ومنصب إمبراطور الرومانيَّةلِلمُقدَّسة، وفي عهده الذي دام حتَّى سنة 1765م، لم تشهد توسكانة تحسُّنًا في أوضاعها العامَّة.

*** حرب الخلافة النمساويَّة**

اندلعت هذه الحرب في أوروَّ سنة 1740م وشاركت فيها مُعظم الدُول الغربيَّة، بما فيها: ممالك فرنسا وبروسيا وإسپانيا وسردانية (سردينيا) و پولي والسُويد إلى جانب إمارتيّ قار وساكسونيا وجُمهُوريَّة جنوة، وواجهتها مملكتا هابسبورغ النمساويَّة وبريطانيا العُظمى، ِ لإضافة إلى إمارة هانوفر الألمانيَّة والجُمهُوريَّة الهولنديَّة والإمبراطوريَّة الروسيَّة. دامت تلك الحرب حتَّى سنة 1748م، وكان سببها مُطالبة عدَّة مُلُوك وأُمراء بِعرش مملكة هابسبورغ بعد وفاة الإمبراطور كارل السادس، ورفضهم أن ترث ابنته ماريَّة تريزة الحُكم بِحُجَّة أنَّ القانون السالي (القانون الإفرنجي القديم الذي نظَّم الحُكم في بلاد الفرنجة مُنذُ العُصُور الوسطى لِلمُبكرة وُصولًا إلى القرن الثامن عشر الميلادي) يمنع النساء من وراثة الحُكم، وكانت هذه هي الحُجَّة التي لجأت إليها فرنسا وبروسيا و قار لِمُهاجمة النمسا وإعلان الحرب ضدَّها، في حين دعمت بريطانيا وهولندة حق ماريَّة تريزة في الوُصُول إلى الحُكم.

وتعقَّدت الأُمُور أكثرلمَّا امتدَّ الصراع إلى خارج أوروَّ ، فبلغ أمريكا الشماليَّة حيثُ تحاربت فرنسا وبريطانيا في مُستعمراتها الأمريكيَّة في ما عُرف سم «حرب الملك جورج» (s War'King George) تيمُنًا بِجورج الثالث ملك بريطانيا، وبلغت الهند حيثُ عُرفت سم «حرب الكار تيك»، كما أ رت فرنسا اليعاقبة في اسكتلندة

وحرَّضتهم على الحُكم المركزي في لندن، فانتفضوا وأعلنوا العصيان ـللمُسلَّح. انتهت الحرب ِ برام صُلح «أكس لاشابيل» (Traité d'Aix-la-Chapelle) أو «صُلح آخن» تيمُنًا بِمدينة آخن الألمانيَّة حيثُ أُبرمت ـللمُعاهدة، يوم 18 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1748م، وأُعيد الحال إلى ما كان عليه قبل اندلاع القتال، فلم تُجرَ أيَّة تغييرات حُدُوديَّة، وخرجت بعض الدُول كفرنسا دون أن تظفر بِشيء، فكان هذا سببًا لِاستمرار الأحقاد والخُصُومات بين الدُول الغربيَّة، وكان ِ لتالي سببًا يحول دون اتحادهما في مُواجهة الدولة العُثمانيَّة أو مُحاولة التواصل مع مُناوئيها وخُصُومها من الحُكَّام المحليين ِ لداخل، فبقيت الحرب بين الدُول الأوروبيَّة تلوح في الآفاق سنواتٍ طويلة.

وهكذا، يُلاحظ أنَّ الحُرُوب الداخليَّة في أوروَّ ، وما تفرَّع عنها من حُرُوبٍ في ـللمُستعمرات الأمريكيَّة والشرق آسيويَّة والهنديَّة، شغل القوى العُظمى الغربيَّة وحال دون تدخُّلها في شُؤون الدولة العُثمانيَّة الداخليَّة خلال العُقُود الستَّة الأولى من الحُكم الشهابي لِجبل لُبنان. ـولمَّا كانت غراندوقيَّة توسكانة تُشكِّلُ آنذاك رأس الحربة التي وجهتها البابويَّة نحو الشَّام والأراضي ـللمُقدَّسة في مُحاولةٍ لِخرقها من خلال التحالف مع الحُكَّام العُصاة على الدولة ومع الأقليَّات المسيحيَّة الكاثوليكيَّة، فإنَّ ضعف الغراندوقيَّة سالفة الذِكر وانهماكها بِمُشكلاتها وأزماتها الداخليَّة، وتقاتل جيرانها لِلسيطرة عليها، قطع الصلة بين أي حاكمٍ يميلُ إلى الاستقلال وبين أوروَّ الساعية إلى إ رة البلبلة في البلاد الإسلاميَّة.

ويُلاحظ أيضًا أنَّ تلك الفترة شهدت انتقال إسبانيا من مُلك آل هابسبورغ النمساويين إلى مُلك آل بوربون الفرنسيين، بعد وفاة آخر مُلُوك آل هابسبورغ كارلوس الثاني دون أن يترك وريثًا يخلفه، ومن المعروف أنَّ إسبانيا كانت القُوَّة العُظمى الرئيسيَّة التي يُعوِّل عليها البا في حرب ـللمُسلمين بِحوض البحر ـللمُتوسِّط، بعد أن كانت فرنسا تُحالف العُثمانيين وتُؤيِّدهم وتقف بِصفِّهم لِتصفية حسا ها مع النمسا، خصمها اللدود، لكنَّ الفترة الواصلة بين القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين شهدت تراجع ـقُوَّة ـونُفُوذ إسبانيا ووُقوعها في ضائقةٍ ماليَّةٍ كبيرة لِكثرة ما صرفته الخزينة الإسبانيَّة على حُرُوبها في أوروَّ الغربيَّة ضدَّ فرنسا وهولندة، وأبرزها حرب الثمانين عامًا (1568 – 1648م) مع هولندة، التي خرجت منها إسبانيا بعد أن اضطرَّت إلى الاعتراف ِ ستقلال الأراضي ـللمُنخفضة التي كانت تخضع حتَّى ذلك الحين لِتاج هابسبورغ، وقيام دولة جديدة عليها هي جُمهُوريَّة هولندة، والحرب مع فرنسا (1635 – 1659م) التي دخلتها إسبانيا زاعمةً الدفاع عن الكاثوليكيَّة ضدَّ البروتستانتيَّة، بعد أن تحالفت فرنسا مع القوى الألمانيَّة والسُويديَّة البروتستانتيَّة اللوثريَّة ضدَّ الإمبراطوريَّة الرومانيَّة ـللمُقدسة الكاثوليكيَّة الخاضعة لِآل هابسبورغ، الأمر الذي اعتبرته إسبانيا خيانةً عُظمى لِلمذهب الكاثوليكي كون فرنسا تتبعه، وقد انتهت هذه الحرب ِ نتصارٍ جُزئيٍّ لِفرنسا وبِتوقيع صُلحٍ قضى بِسلخ بعض البلاد الحُدُوديَّة الإسبانيَّة وضمِّها إلى فرنسا. فلمَّا تولَّى آل بوربون الحُكم انصرفوا إلى انتشال الدولة ممَّا تتخبَّط فيه من ـللمُشكلات الاقتصاديَّة والأزمات السياسيَّة الدبلوماسيَّة، وركَّزوا على إصلاح الأحوال الداخليَّة ولِلنُهُوض ِ لبلاد على كافَّة ـللمُستو ت خُصُوصًا العلميَّة والاقتصاديَّة، مُستفيدين من الموارد الطبيعيَّة التي درَّتها عليهم ـللمُستعمرات في الأمريكتين، فكانت سمة هذا العهد ِ لنسبة لِإسبانيا سمةً إصلاحيَّة داخليَّة جعلتها تصرف النظر عن التطلُّع إلى المشرق

العربي والدُخول في مُغامراتٍ عسكريَّةٍ لِحساب البابويَّة لا تُدرّ على البلاد سوى خرابٍ هي بِغنى عنه.

وبرأيي أنَّ أصل آل بوربون الفرنسي رُبما يكون لعب دورًا في ثنيهم عن حرب الدولة العُثمانيَّة والتدخُّل في شؤونها الداخليَّة، لا سيَّما وأنَّ آل بوربون الذين انتقل إليهم حُكم إسپانيا كانوا ذات الأُسرة الحاكمة لِفرنسا والتي تُصادق الدولة العُثمانيَّة وتتقرَّب منها ويخطب مُلُوكها ودَّ السلاطين، مُنتهجين في ذلك ذات نهج أسلافهم من مُلُوك آل قالوا (أُسرة الملك فرانسوا الأوَّل الذي ابتدأت في عهده علاقات الوداد والتقارب مع العُثمانيين). و لإمكان القول، أنَّ انشغال أوروَّ الغربيَّة — خلال فترة العُقُود الستَّة هذه — في تصفية مُشكلاتها الاقتصاديَّة والسياسيَّة والطائفيَّة، الناجمة عن الحُرُوب الكاثوليكيَّة البروتستانتيَّة بِشكلٍ مُباشر أو غير مُباشر، هو ما أشغلها إلى حدٍ كبير عن المشرق العربي خُصوصًا والدولة العُثمانيَّة عُمومًا، وحال دون تطلُّعها إلى التدخُّل في شؤونها.

ولا ينبغي أن يُفهم من هذا أنَّ التدخُّل الغربي في الشُؤون العُثمانيَّة كان معدومًا تمامًا، فالو ثق العائدة لِتلك الحقبة تنص على أنَّ فرنسا كانت ما تزال على اتصالٍ بِمشايخ وزُعماء الموارنة، مُستغلَّةً الامتيازات التي تحوزها في الدولة العُثمانيَّة، وأنَّ بعض أعيان الموارنة كان يسعى لدى فرنسا لِلحُصُول على مُكتسباتٍ مُهمَّةٍ تخدمه على الصعيد الشخصي وتخدم المصالح الفرنسيَّة في المشرق (سواء صدق في مسعاه أم كان يهدف إلى تحقيق مصلحته الشخصيَّة فقط)، ومن ذلك أنَّ الشيخ نوفل بن حصن الخازن، أرسل يطلب من الملك الفرنسي تثبيته قُنصُلًا فرنسيًّا في بيروت بعد وفاة والده حصن بن أبي قانصوه في شهر كانون الأوَّل (ديسمبر) 1707م (الذي تولَّى قُنصُليَّة فرنسا في بيروت ما بين سنتيّ 1697 و1707م)، حتَّى «يظل شرًا البيرق الفرنسي في بلاد الشرق»، وأنَّهُ دائم الالتجاء والطائفة المارونيَّة إلى كنف المملكة الفرنسيَّة، فقال:

«الجناب العالي أمير الأُمرا الكرام، كبير الكُبرا الفخام، صاحب العز والاحترام السُلطان دُلفين ـللمُختص بِمزيد عناية الملك العلَّام أدام تعالىٰ بقاه، آمين.

بعد تقبيل الأذ ل (ديل الثوب) الشريفة والأ مل اللطيفة، هو أن ينهي العبد بين أ دي مولاه أنَّ في اثنين وعُشرون يوم خلة (خلت) من شهر كانون الأوَّل الذي هو من شُهُور سنة ألف وسُبعُماية وسبعة رَّ نيَّة، اندرج ِ لوفاة إلى رحمة مولاه عبدكم والد حصن ابن الخازن الذي كُنتُم أنعمتم عليه في قُنصُليَّة بيروت، يبقالكم (يبقى لكم) بعده طُول العُمر مدا الأ َّم والسنين، آمين. فبعد الدُعا إلى مقامكم الشريف، خلَّد تعالىٰ بقاكم فنترجَّا من مراحمكم العميقة ن لا تشيلو من خاطركم الشريف، وتلاحضو (تلاحظو) نحن عبدكم ولده في تثبيت ني في إسمي على قُنصُليَّة بيروت كما

كانت على عبدكم والد . المرجو أن لا تمنعوا إحسانكم وأنعامكم الغزيرة عنَّا حتَّى نضل (نظل) شرين بيرقكم واسمكم على روس (رؤوس) الأشهاد في بلاد الشرق جبل لُبنان لأننا دايمًا ملتجيين (مُلتجئين) إلى ب سعادتكم ومُستظلين تحت كنفكم الحصين نحن وطايفتنا الموارنة لأننا عبيد ب سعادتكم على البُعد والقُرب، ودايمًا لا تُخرجو من خاطركم السعيد قي، ودُمتم في أمان وحفظه على الدوام والدُعاء.

من عبدكم نوفل ابن حصن الخازن، قُنصل بيروت»

ولم يلبث الملك الفرنسي أن ردَّ على طلب الشيخ نوفل بن حصن الخازن بِكتابٍ ثبَّته فيه ِلقُنصُليَّة في بيروت، فقال:

«لويس بِنعمة ملك فرنسا ونبرة وكونت پروڤنسا وصقلية وتوابعها،

إلى كُل من يقرأ كتابنا هذا سلام،

إنَّ المرحوم والملك السعيد الذكر سيِّدي ـلمُشرَّف أ جدَّ قد منح وظيفة قُنصُليَّة بيروت إلى الأمير نوفل أمير الموارنة في جبل لُبنان اعتبارًا لِلخدمات التي قدَّمها لنا في قيامه بِهذه الوظيفة مُنذُ تقلَّدها خدمةً لِرعا ـللمُقيمين في الأسكلة المذكورة لِلتجارة واستنادًا على الشهادات المرفوعة إلينا الدالَّة على مزا ه الحسنة وغيرته على الدين وتعلُّقه ِلشعب الفرنسي رأينا أن نُقدِّم لهُ نحن أيضًا أدلَّة على رضا بِتثبيته في القيام بِهذه الوظيفة وأننا حسب رأي عمِّنا العزيز الحبيب دوق أورليان ـللمُتولِّي السُلطة نيابةً عنَّا أثبتنا ونُثبِّت بِخطنا هذا الممضي بيد الأمير نوفل المذكور في وظيفة قُنصُليَّة فرنسا المذكورة في بيروت وما يتعلَّق بها ولهُ أن يتمتع بها ويقوم ِعبائها ولهُ في استعمال وظيفته أن يتقلَّد علامات الشرف والسُلطة والرفعة والامتياز ولهُ أن يتمتَّع ِلإعفاء والمحاصيل والرواتب وما أشبه ذلك ممَّا يتعلَّق بهذه الوظيفة كما كان يتمتَّع بها سابقًا ونطلب من أميننا ومُحبنا المركيز دي بو ك سفير الغير العادي لدى الباب العالي أن يُقيمه ويُثبته ويُمتعه ِلقُنصُليَّة المذكورة ويمدُّه ـلمُساعدة ـللمُحاماة كما أننا نطلب إلى كُلِّ رُؤَسٍ و جرٍ تحت لواء فرنسا أن يعرفوا الأمير نوفل المذكور قُنصُلًا لِدولة فرنسا وأن يدفعوا له الحُقُوق ـللمُختصَّة بهذه الوظيفة دون التفاتٍ إلى الأوامر الصادرة في 11 آذار 1685 ن لا يُقام قُنصلًا لِفرنسا رجُلٌ أجنبيّ... غير أننا اعتبارًا لِخاطر الأمير نوفل قد أجز ذلك له دون غيره لأنَّ هذا غاية ما نتمناه. ثُمَّ إننا نطلب من الباشوات العظام الحاكمين حاليًّا والذين يحكمون فيما بعد بِمدينة بيروت وتوابعها أن لا يُعارضوا الأمير نوفل في التمتع بِتلك الوظيفة تمتعًا كاملًا بِراحةٍ وسكينةٍ وأن لا يحتملوا أن تحصل لهُ مُعارضة أو مُمانعة بل يمدونه ـلمُساعدة ـللمُعاضدة. وبناءًا على ذلك وقَّعنا ختمنا على هذا الخط. أُعطي في ريس في أوَّل تمُّوز 1721 وهي السادسة من مُلكنا.

لويس»

أمَّا ِلنسبة لِلأسباب الداخليَّة، التي لعبت دورًا في تراجع التدخُّل الأوروبي وتطلُّع بعض القوى المحليَّة في جبل لُبنان إلى الغرب، فيُمكن حصرها في ما يلي:

*** إنشاء إيالة صيدا**

كان إنشاء إ لة صيدا يهدف إلى وضع بلاد الدُرُوز والعصبيَّات الطائفيَّة والعشائريَّة في جبل لُبنان الجنوبي تحت الإشراف ـللمُباشر لِوالٍ قريبٍ يسهل عليه مُراقبة اتصالات أُمراء الجبل ِلغرب، وكان لا بُدَّ من جعل مركز أي ولايةٍ ترصد تحرُّكات هؤلاء الأُمراء في مدينة صيدا كونها ثغر جبل لُبنان الجنوبي وأهم موانئه، وفيها كانت تجري اتصالات الأمير

فخر الدين المعني الثاني لمبعوثين التوسكانيين، وهي أقرب للمُدن إلى صور التي سعى الغرب إلى إنزال عساكره فيها واتخاذها مُنطلقًا نحو الأراضي للمُقدَّسة بفلسطين. وقد فكَّرت السلطنة نشاء هذه الإ لة مُنذُ سنة 1585م، أي عندما أُرسلت الحملة العُثمانيَّة من دمشق لِقمع حركة الأمير قُرقُماز بعد اهمامه لتعامل مع البنادقة وشراء الأسلحة منهم، ممَّا يُفيد نَّ صيدا كانت نُقطة الاتصال بين المعنيين وحُلفائهم الغربيين آنذاك أيضًا. وممَّا يُؤكِّد أنَّ الغاية الأساسيَّة من إنشاء إ لة صيدا كان مُراقبة أُمراء الجبل وحماية الأراضي للمُمتدة جنوً من أي غزوٍ غربيٍّ مُحتمل هو أنَّ تلك الإ لة لم تكن مُستقلَّة تمامًا عن إ لة دمشق، بل بقي والي صيدا يتبع والي دمشق في عددٍ من الأُمُور الماليَّة والسياسيَّة، فكأنَّ مُهمَّته الرئيسيَّة ليست حُكم البلاد بِقدر ما هي ضبطتها والقبض على شُؤونها الأمنيَّة والعسكريَّة. ويبدو أنَّ هذا الترتيب الإداري نجح في الحيلولة دون اتصال بعض القوى المحليَّة في جبل لُبنان لغرب، والعكس.

*** مصير الأمير فخر الدين المعني الثاني**

ممَّا لا شك فيه – برأيي – أنَّ من عاصر الأمير فخر الدين المعني الثاني وعرفه في ذُروة مجده وقُوَّته، وشاهد امتداد نُفُوذه حتَّى بلغ مُعظم الشَّام، وعرف حنكته السياسيَّة ورضى السلطنة عليه (ظاهرً) لم يعتقد أنَّ مُلكه قد يزول بِهذه السُرعة، لِذلك كانت الضربة القاصمة التي وجَّهتها السلطنة لهُ ضربةً مُفاجئة لنسبة لِمُناصرية وأشياعه، ولمَّا هُدم مُلكه وعادت إمارة المعنيين مقصورة على جبل لُبنان، ثُمَّ أُعدم الأمير وأبنائه، كانت تلك رسالةً قويَّةً وجَّهتها السلطنة العُثمانيَّة إلى جميع الأُمراء الآخرين مفادها أنَّ هذا مصير من يُخالف الأوامر العُليا، فتوجَّس الأُمراء اللاحقون خيفةً.

*** أسباب أُخرى**

إنَّ موقع الإمارة المعنيَّة الكاشف لِلساحل اللُبناني واشتمالها على بعض للمُدن الساحليَّة، وصلات المعنيين التجاريَّة مع البنادقة والجُمهُورً ت البحريَّة الإيطاليَّة مُنذُ العصر المملوكي، جعل أُمرائها يُناهضون السلطنة العُثمانيَّة لِأسبابٍ اقتصاديَّةٍ محضة، فلمَّا انتقلت البلاد الشاميَّة والمصريَّة إلى حوزة الدولة العُثمانيَّة، ضُربت مصالح البُندُقيَّة التجاريَّة فيها ومعها مصالح المعنيين وغيرهم من أُمراء الجبل والساحل للمُتعاملين مع البنادقة، فسعوا إلى مُتابعة الأعمال التجاريَّة معهم رُغم للمُعارضة العُثمانيَّة، ممَّا أدخلهم بِنزاعٍ مع السلطنة تحوَّل إلى قتالٍ مُسلَّحٍ في عدَّة مُناسبات، وتطوَّرت بعض تلك النزاعات لِتتخذ طابعًا شخصيًّا في بعض الحالات الاستثنائيَّة على ما يبدو، كما في حالة الأمير فخر الدين المعني الثاني، الذي كان يُلقي اللائمة على السلطنة في مقتل والده قُرقُماز بحسب الظاهر، ولا يُخفى أنَّ حُكَّامًا من أصحاب المصالح التجاريَّة والدوافع الشخصيَّة والرواسب التاريخيَّة، هُم أقرب إلى عصيان سُلطةٍ مركزيَّةٍ يُحملونها عبء مصائب حلَّت بهم، من حُكَّامٍ لا يُشاركونهم تلك المصالح والدوافع.

فالشهابيين كانوا أُمراء وادي التيم في سهل البقاع، ولا صلات لهم أو اتصالات مع القوى الغربيَّة لِبُعدهم عن الساحل، وليس بينهم وبين السلطنة ر، ولم يُقتل منهم في مُواجهةٍ مع الجُيُوش العُثمانيَّة إلَّا أولئك الذين قاتلوا إلى جانب المعنيين، ويبدو أنَّ هذا لم يعدُ في نظرهم أكثر من خسارة مُتوقعة ومقبولة نتيجة الحلف وللمُصاهرة القائمة بين البيتين المعني والشهابي، و لتالي، فإنَّ أسباب عصيانهم – في بداية عهدهم على الأقل – لم تكن مُتوافرة.

*** الخاتمة والاستنتاجات**

بعد هذه الدراسة لِأوضاع الدولة العُثمانيَّة وأوروَّ والبلاد التي تُشكِّل لُبنان ـللمُعاصر خلال أوائل العهد الشهابي، يتبيَّن ما يلي:

أولًا– إنَّ السلطنة العُثمانيَّة نظرت في رأي الشريعة الإسلاميَّة بِخُصُوص انتقال إمارة جبل لُبنان من المعنيين إلى الشهابيين، وحدَّدت أي الأُمراء الشهابيين أحق ن ينتقل حُكم البلاد إليه وفق اجتهاد العُلماءـللمُسلمين، ووفق رأي السَّادة الحنفيَّة، الذين اعتبروا أنَّ ابن البنت أحق من ابن الأُخت كونه في منزل لِلبُنُوَّة، وقد أخذت الدولة العُثمانيَّة بِهذا الرأي كونها كانت تتخذ من المذهب الحنفي مذهبًا رسميًّا لها. أمَّا القول نَّ الأمير حُسين بن فخر الدين كان قد أشار بِهذا الرأي فهو أمرٌ مُستبعد أو غير صحيح، لأنَّ الأمير حُسين – لو كان ما يزال على قيد الحياة آنذاك – سيكون شيخًا كبيرًا في السن في الثمانينيَّات أو التسعينيَّات من عُمره، ويُحتمل أن لا يكون بِكامل قواه العقليَّة والبدنيَّة، ولكن لو سلَّمنا جدلًا في أنَّهُ كان على قيد الحياة وبِكامل قواه العقليَّة والبدنيَّة، فلا سبب يدعو الباب العالي والسُلطان إلى استشارته، اللهُمَّ إلَّا على سبيل ـللمُسايرة والتقدير لهُ ولِمكانته السابقة، لكن القرار سيكون مُتخذًا و ِ نتظار التطبيق. وعند الأخذ بِعين الاعتبار ما تُشير إليه الو ئق العُثمانيَّة الرسميَّة والرسائلـللمُتبادلة بين المعنيين والغرب، فإنَّ أي دولة – من واقع حرصها على أمنها الداخلي ضدَّ اختراق أعدائها – لن تتردَّد ِ تخاذ الإجراء ـللمُناسب لِضمان ذلك الأمن بِغض النظر عن رأي شخصٍ ليس من صُنَّاع القرارات المصيريَّة. ـولمَّا كانت السلطنة قد فقدت ثقتها ِ لمعنيين فإنها لا بُد كانت حريصة على تولية الإمارة لِطرفٍ يُحتمل ولاؤه أكثر من خيانته، فكان الشهابيُّون ـللمُسلمون السُنيُّون الذين يُدينون لولاء الشرعي والسياسي لِلدولة العُثمانيَّة، التي هي دولة الخِلافة، والسُلطان العُثماني الذي هو أمير ـللمُؤمنين، أفضل خيار من واقع مُصاهرتهم لِلمعنيين، لِذلك وافقت على إحالة إمارة الجبل إليهم، وبقي عليها النظر في رأي العُلماء لِتحديد أيُّ الأُمراء الشهابيين أحق ِ نتقال ميراث المعنيين إليه، فكان هو الأمير حيدر بن موسى ابن بنت الأمير أحمد المعني.

ثانيا– ساهمت الأوضاعـللمُضطربة في أوروَّ آنذاك في الحيلولة دون التدخُّلـللمُتواصل لِلقوى الغربيَّة في الشُؤون العُثمانيَّة، على أنَّ الامتيازات الأجنبيَّة سمحت لِبعض الدُول وفي مُقدمتها فرنسا من استمرار تمتين صلاتها ببعض الزعامات والقوى المارونيَّة، مما يعكس مدى ابتعاد العلاقات العُثمانيَّة الفرنسيَّة عن المثاليَّة، وعن عمل فرنسا على استثمار كافَّة الأوراق السياسيَّة التي حصلت عليها بِرضى السلطنة، لِتستغلَّها في سبيل تحقيق مصالحها في الوقتـللمُناسب.

ثالثا– إنَّ إنشاء إ لة صيدا لعب دورًا في توطيد علاقة إمارة الجبل ِ لسلطنة العُثمانيَّة، من خلال ربط الإمارة ربطًا مُباشرًا ِ لإ لة المذكورة، وبِواليها العُثماني الذي هو مُمثل السُلطان و ئبه في البلاد. ولا بُدَّ أنَّ جعل صيدا (ثُمَّ عكَّا) مركز الإ لة الجديدة، قد لعب دورًا في وضع أنشطة القوى الغربيَّة تحت مجهر الدولة العُثمانيَّة، بِشكلٍ أدقٍ وأوضح، ولعب ولاء الأُمراء الشهابيين الأوائل ِ لإضافة إلى الأوضاع الأوروبيَّة الداخليَّة، وانشغال الدُول الأوروبيَّة بِمُشكلاتها في مُستعمراتها الأمريكيَّة والآسيويَّة، دورًا إضافيًّا مُهمًّا في التقليل من التدخُّل الأجنبي في شؤون الدولة العُثمانيَّة عُمومًا والإمارات ـوللمُقاطعات اللُبنانيَّة خُصُوصًا.

وأخيرًا أرجو من ﷻ أن أكون قد وفَّيت هذا الموضوع بعض ما يستحق من دراسة، وأن أكون قد وُفِّقت في تسليط الضوء على قدرٍ يسيرٍ من ريخ الدولة العُثمانيَّة في بلاد ، وأن يكون هذا الجُهد للمُتواضع وسيلةً لِكشف بعض حقائق ريخ لُبنان، سائلًا التوفيق، راجيًا أن تكون ثمرة هذا الجُهد قد أوصلت كُل ما هو مُفيد، إنَّهُ سميعٌ مُجيب.

*** قائمة المراجع:-**

*** المراجع العربية:-**

زيلي، قُسطنطين ميخائيلوڤيتش؛ ترجمة د. يُسُر جابر (1988). *سور ولُبنان وفلسطين تحت الحُكم التُركي من الناحيتين السياسيَّة والتاريخيَّة* (الطبعة الأولى). بيروت: دار الحداثة.

الخازن، فيليپ قعدان (1962). *كتاب الأنساب لِعائلة الخازنيَّة*. جونية: مطبعة للمُرسلين اللُبنانيين.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن مُحمَّد (2002). *الأعلام*، ج 1 (الطبعة الخامسة عشر). بيروت: دار العلم للملايين.

الزيدي، مُفيد (2009). *موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العُثماني*. عمَّان: دار أُسامة لِلنشر والتوزيع. ردمك: 9957220810.

سُليمان، عبد العزيز؛ نعنعي، عبد المجيد (2000). *ريخ الولا ت للمُتحدة الأميركيَّة الحديث*. بيروت: دار النهضة العربيَّة.

الشد ق، طنُّوس بن يُوسُف الحدثي الماروني؛ وقف عليه و ظر طبعه للمُعلِّم بُطرس البُستاني سنة 1859؛ تحقيق مارون رعد (1995). *أخبار الأعيان في جبل لُبنان*. بيروت: دار نظير عبُّود

الشهابي، حيدر بن أحمد؛ تحقيق أسد رُستم وفؤاد إفرام البُستاني (1969). *لُبنان في عهد الأُمراء الشهابيين* [وهو الجُزء الثاني والثالث من ريخ الأمير حيدر بن أحمد الشهابي]. بيروت: منشورات الجامعة اللُبنانيَّة.

غنَّام، ر ض حُسين (2018). *و ئق سياسيَّة من ريخ للمُقاطعات اللُبنانيَّة 1707 – ١٨٧٣* (الطبعة الأولى). بيروت: دار معن.

فريد بك، مُحمَّد؛ تحقيق: الدكتور إحسان حقِّي (1427هـ = 2006م). *ريخ الدولة العليَّة العُثمانيَّة* (الطبعة العاشرة). بيروت: دار النفائس. ردمك: 9953180849.

فيشر، هربرت؛ ترجمة: زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مُصطفى (1965). *أُصُول التاريخ الأوروبي الحديث*. القاهرة: دار المعارف بِمصر.

قرألي، بولس (1938). *فخر الدين المعني الثاني أمير لُبنان وفر ندو الثاني أمير تُسكا 1621 – 1635*. حريصا: مطبعة القدِّيس بولس.

كامل، مُصطفى (1898). *المسألة الشرقيَّة*. القاهرة: [د.ن].

كُرد علي، مُحمَّد (1403هـ = 1983م). *خطط الشَّام*. دمشق: مكتبة النوري.

مجموعة مؤلفين (1404هـ = 1983م). *الموسوعة الفقهيَّة* (الطبعة الثانية). الكُويت: وزارة الأوقاف والشُؤون الإسلاميَّة.

مجموعة مؤلفين؛ تحرير: م. ت. هوتسما، ت. و. أرنولد، ر. سيت، ر. هارتمان. (1418هـ = 1998م) *موجز دائرة المعارف الإسلاميَّة* (الطبعة الأولى). الشارقة: مركز الشارقة لِلإبداع الفكري.

مزهر، يُوسُف (1953). *ريخ لُبنان العام*. بيروت: [د.ن].

المعلوف، عيسى إسكندر (1984). *ريخ زحلة: وهو يبحث في أحوال زحلة الجُغرافيَّة قديمها وحديثها ووقائعها وأُسرها وعُمرانها مع حواشٍ وتعاليق مُفيدة*. زحلة: مطبعة زحلة الفتاة.

المستقبل العربي: مجلَّة فكريَّة شهريَّة مُحكَّمة تُعنى بِقضا الوحدة العربيَّة ومُشكلاتـلمُجتمع العربي (كانون الثاني / يناير 2018). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة. ISSN: 9834-1024.

*** المراجع الأجنبيَّة:-**

Acton, Harold) 1980 .(*The Last Medici* .London: Macmillan. ISBN 0333293150 .

Anselme, Père (1967). *Histoire de la Maison Royale de France*, tome 4. Paris: Editions du Palais-Royal.

Barbir, Karl K. (1980). *Ottoman Rule in Damascus, 1708–1758*. Princeton University Press. ISBN 9781400853205.

Buz, Ayhan (2009). *Osmanlı Sadrazamları*. İstanbul: Neden Kitap. ISBN 9789752542785.

Crankshaw, Edward (1969). *Maria Theresa*. London: Longman Publishers.

Hale, J.R. (1977). *Florence and the Medici*. London: Orion books. ISBN 1842124560.

Knapton, James (1732). *A General Collection of Treaties of peace and commerce, manifestos, declarations of war, and other public papers, from the end of reign of Queen Anne to the year 1731*. London: [n.p].

Levy, Jack S. (2014). *War in the Modern Great Power System: 1495 – 1975*. University Press of Kentucky. ISBN 9780813153391.

Macaulay, Thomas Babington (1852). *Critical and Historical Essays Contributed to the Edinburgh Review*. London: Longman, Brown, Green, and Longmans.

Strathern, Paul (2003). *The Medici: Godfathers of the Renaissance*. London: Vintage books. ISBN 9780099522973.

Uzunçarşılı, İsmail Hakkı, (1954) *Osmanlı Tarihi III*. Cilt, 2. Kısım, XVI. Yüzyıl Ortalarından XVII. Yüzyıl Sonuna kadar, Ankara: Türk Tarih Kurumu.

Villanueva, Joaquin Lorenzo (1825). *Misapprehension of Patrick*

Curties and James Doyle concerning the oath which the bishops of Ireland take to the Roman Pontiff. London: [n.p].

Von Ranke, Leopold (1901). *History of the Popes: Their Church and State*, Vol. III. New York: Colonial Press Weech, William Nassau (1905). *Uraban VIII: Being the Lothian prize essay*. London: Archibald Constable & Co.

Williams, George L. (2004). *Papal Genealogy: The Families and Descendants of the Popes*. McFarland & Company. ISBN 9780786420711.

Winter, Stefan (2010). *The Shiites of Lebanon under Ottoman Rule, 1516–1788*. Cambridge University Press. ISBN 9781139486811.

Alvarez, Gonzalo; Ceballos, Francisco; Celsa, Quintero (2009). "The Role of Inbreeding in the Extinction of a European Royal Dynasty". PLOS ONE. 4) 4 .(ISSN: 1932-6203 .

Henderson, Nicholas. "Charles III of Spain: An Enlightened Despot," History Today. Nov 1968, 18 (10 & 11). ISSN: 0018-2753.

Hughes, John R (2007). "The seizures of Peter Alexeevich". Epilepsy & Behavior. 10 (1). ISSN: 1525-5050.

Leitsch, Walter (July 1983). "1683: The Siege of Vienna". History Today. 33 (7). ISSN: 0018-2753.